اسم المصدر: الاقتصادية

التاريخ: 04-11-2008 رقم العدد: 5503 رقم الصفحة: 4 مسلسل: 26 رقم القصاصة: 1

الرياض تحدد طرحها أمام قمة واشنطن المالية المخصصة لمناقشة الأزمة المالية:

مراجعة الرقابة على المصارف الدولية وإعادة هيكلية المؤسسات المالية

عبد الله الذبياني
من الرياض

كشفت الرياض أمس عن ملامح طرحها في قمة واشنطن المالية التي تضم أكبر 20 اقتصادا في العالم، وتستهدف التباحث في مسببات الأزمة المالية العالمية.

واستعرض مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز مشاركة المملكة في القمة الاقتصادية لمجموعة العشرين التي تنعقد في واشنطن في الـ15 من تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري. وقال بيان صدر عن مجلس الوزراء إن المملكة "ستسعى من خلالها إلى طرح منظورها تجاه جذور الأزمة المالية الراهنة، وضرورة مراجعة أسلوب المراقبة على المصارف الدولية وكذلك أسلوب عمل وهيكليات المؤسسات المالية العالمية بما يعكس واقع الاقتصاد العالمي الآن".

وستكون السعودية الدولة العربية الوحيدة التي تشارك في قمة واشنطن باعتبارها مصنفة ضمن مجموعة العشرين. ويسبق القمة اجتماع على مستوى وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية تستضيفه البرازيل في الثامن من الشهر الجاري، ويتوقع أن يعمل الاجتماع على صياغة أجندة قمة اشنطن، وهي قمة تنعقد لغرض المداولة والمناقشة حول المسببات الحقيقية لأزمة أسواق المال التي اندلعت منتصف أيلول (سبتمبر) الماضي فيما اعتبر نتاج طبيعي للرهون العقارية الأمريكية والتي بدأت ملامح أزمتها منتصف عام 2007.

واعتبر اقتصاديون ومصرفيون سعوديون تحدثوا لـ"الاقتصادية" أمس أن مشاركة الرياض في قمة واشنطن ستكون لا شك فرصة مناسبة لطرح وجهة نظرها حيال ما حدث في أسواق المال العالمية.

القويز: «لجنة بازل» تضع معايير للبنوك التجارية.. لكن بنوك الاستثمار تعمل دون رقيب

الصالح: المملكة ستؤكد خلال القمة أن السبب الفعلي للأزمة هو غياب الرقابة أو نقصها

وفي هذا الجانب قال الاقتصادي المعروف الدكتور عبد الله القويز: إن بيان مجلس الوزراء يعكس تفهم الرياض جليا أسباب الأزمة المالية العالمية. ويتابع القويز أن جذور الأزمة تعود إلى نقص الرقابة على البنوك في بعض الدول وكذلك الشركات الاستثمارية الدولية وصناديق التحوط وشركات رأس المال الجرئ؛ لأنها تتوسع في إصدار الدين والسندات والقروض دون أن يكون عليها رقيب يحدد نسبة هذه البيوعات من رأسمالها. ويؤكد القويز ضرورة إعادة النظر في الرقابة - وهو أمر أشار إليه بيان مجلس الوزراء السعودي. ويقترح القويز وضع هيئة دولية لوضع الرقابة على القطاع المالي، ويشير إلى أن "لجنة بازل" تضع معايير لكفاءة رأس المال على البنوك التجارية، لكن هذه المعايير لا تطبق على البنوك الاستثمارية وصناديق التحوط وشركات رأس المال الجرئ "وبالتالي فهناك حاجة إلى هيئة دولية تضع معايير ملزمة لكل هذه الجهات".

ويتابع القويز أن لجنة بازل تشترط ألا يقل رأس المال عن 12 في المائة من التزامات البنوك، لكنه فضلا عن أن هذه القواعد غير مطبقة على البنوك الاستثمارية فإن البنوك الأمريكية لا تلتزم بها؛ فكفاءة رأس المال لديها تقل بكثير من كفاءة رأسمال البنوك الخليجية على سبيل المثال.

من جانبه، يقول سعود الصالح مدير عام بنك الاستثمار: إن المملكة - وفق ما يلمح إليه بيان مجلس الوزراء - ستؤكد على أن ما حدث للقطاع المالي العالمي يعود بالدرجة الأولى إلى غياب الرقابة في بعض الدول أو نقصها أو عجزها عن التفاعل مع المتغيرات. "وهي بذلك ترد على بعض المحللين في عدد من الدول الذين يحاولون إبعاد الأزمة عن مسألة الرقابة في محاولة لعدم التشكيك في نظامهم الرقابي المالي".

ويعتقد الصالح أن المملكة ربما تدعو إلى وضع أطر جديدة لزيادة الرقابة على القطاع المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص لحماية المستثمرين، وهي ترتكز هنا إلى تجربة مؤسسة النقد في رقابة المصارف المحلية. وفيما إذا كانت المملكة ستعرض تجربتها في الرقابة على المصارف أمام اجتماع وزراء مالية العشرين أو قمة واشنطن، قال الصالح إن نتائج البنوك السعودية وثبوت عدم تأثرها بالأزمة خير دليل على سلامتها وهي رسالة وصلت للعالم بالفعل.

وفي حين أعلنت الرياض ملامح طرحها أمام قمة واشنطن، تشير معلومات تواترت خلال الأيام الماضية إلى أن الاتحاد الأوروبي سيصوغ طرحا موحدا للاتحاد أمام القمة.

ومن المنتظر أن يجتمع وزراء مالية الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي اليوم في بروكسل للإعداد للقمة المالية العالمية المقررة في واشنطن منتصف الشهر الجاري. ومن المقرر أن يتفق الوزراء خلال الاجتماع الشهري على انتهاج سياسة أوروبية موحدة خلال القمة الدولية المنتظرة.

اسم المصدر: الاقتصادية

التاريـــخ: 04-11-2008 رقم العـدد: 5503 رقم الصفحة: 4 مسلسـل: 26 رقم القصاصة: 2

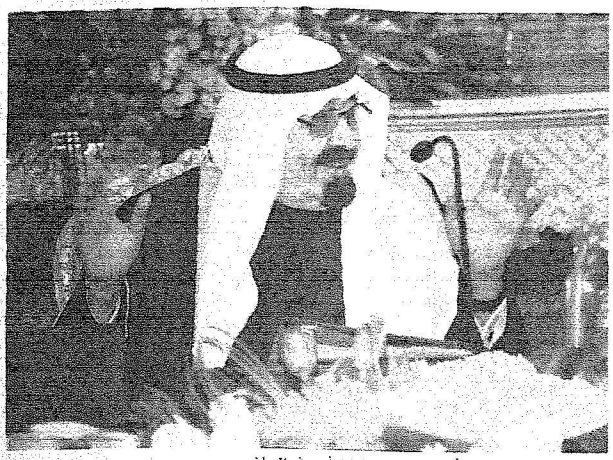

خادم الحرمين الشريفين مترأسا جلسة مجلس الوزراء أمس في الرياض.

ويسعى المسؤولون الأوروبيون لتعزيز الرقابة على القطاع المالي والمؤسسات المالية من أجل تجنب أية أزمات محتملة. كما يريد الاتحاد الأوروبي إعادة ترتيب النظام المالي العالمي واعتماد نظام للإنذار المبكر.

ويعول الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي - الذي تتولى بلاده حاليا الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي - على إعادة بناء صندوق النقد الدولي وجعله قادرا على دعم الدول بقوة. وذكرت صحيفة "هاندلزبلات" الألمانية في تقرير نشر في عددها الصادر أمس أن المشاركين في قمة واشنطن سيعلنون التزامهم بعدم السماح لأي بنك أو مؤسسة مالية أو سوق مالي بممارسة نشاطه دون رقابة. وقالت الصحيفة : إن ورقة أوروبية مطروحة أمام وزراء المالية الأوروبيين في اجتماعهم بعد غد في بروكسل تدعو إلى "سد الكثير من الثغرات الحالية في أسواق المال". وتسعى باريس لاعتماد عشرة قرارات رئيسة بهذا الشأن منها التزام المشاركين في القمة بالتدقيق في تقارير الحسابات النهائية للبنوك والمؤسسات المالية ولوائحها الداخلية بحثا عن أية نقاط قصور محتمل.